بالكلية و بالجزئية قوله بالضرورة تنتهت الانتهاء الى واجب الوجود قوله وهذا التطبيق
كانه قيل هذا اما ذكرتم من التطبيق لابطال التسلسل ينتقض بالاعداد و المعلومات
و المقدورات لان ذلك التسلسل ايضا يجري فيها بالاتفاق مع انه لا يجري التطبيق
فاجاب بان التطبيق الذي نحن بصدده لابطال التسلسل انما يكون فيها الخ قوله فيما دخل تحت
الوجود سواء كان مجتمع الوجود بلا ترتب كالنفوس الناطقة او مع الترتب كالعلل
و المعلولات او غير مجتمع كالحركات الفلكية قال شيخ الاسلام اي في الجملة
ولو على التعاقب كحركات الفلك انتهى واما ما لا يجري فيه التطبيق من العدد
انما هو باعتبار الوهم الخ قال الفاضل احمد اي تحت الوجود الخارجي اذ الوجود
الخارجي شرط لجريان برهان التطبيق عند الكل واما الترتب بين الاحاد
والاجتماع في الوجود شرط للجريان عند الحكماء دون عند المتكلمين والظاهر
من كلامه قدس سره في شرح المواقف ان الترتب والتحقق في نفس الامر كاف في
الجريان قوله دون ما هو وهمي اي منسوب الى الوهم وهو الخاطر القلبي في القاموس
الوهم خطرات القلب وما لا يجري فيه التطبيق من الاعداد انما هو باعتبار الوهم
اي من الامور الوهمية فلا يرد النقض اي بان يقال دليلكم جار ومدعاكم متخلف اي التناهي
قوله بانقطاع الوهم فلا يحتاج الى برهان التطبيق وانقطاع الوهم عدم ملاحظة
ضروري اذ الذهن لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا قوله بمراتب العدد قال
القرمي لانه يتناول للموجود والمعدوم وتوجه النقض انه لو صح الدليل بجميع المقدمات
لزم ان يكون الاعداد متناهية بالطريق المذكور مع ان الاعداد غير متناهية بالاتفاق
قوله بان نطبق بيان لورود النقض فرضا قوله فان الاولى اه علة ورود النقض
بها لتعلق العلم بجميع الواجبات والمستحيلات والجائزات بخلاف المقدورات
لعدم شمولها غير الممكنات قوله وذلك اي عدم ورود النقض بمراتب الاعداد والمعلومات
والمقدورات قيل اشارة الى عدم التناهي ويحتمل ان يكون اشارة الى فلا يرد قوله
فانه محال اي كون ما لا نهاية له داخلا في الوجود محال لانه يلزم منه ان يكون غير المحصور
محصورا قوله يعني الصانع العالم قال الفاضل احمد قدم الاشارة الى ان قوله والمحدث
للعالم هو الله بمنزلة ان الصانع للعالم هو الذات الواجب الوجود فالمعنى عدم اشتراك

مفهوم

مفهوم الواجب الوجود بين اثنين واليه اشار بقوله ولا يمكن ان يصدق فمعنى الوحدة
عدم الاشتراك في الوجود وحاله اي عدم الكثرة من حيث الجزئيات وبوين ما في شرح المقاصد
من ان حقيقة التوحيد اعتقاد عدم الشريك في الالوهية وخواصها واراد
بالالوهية وجوب الوجود قوله ولا يمكن ان يصدق اي لا يمكن بالامكان العام لا ذهنا
ولا خارجا لكن اللازم من برهان التمانع امتناع التعدد الخارجي فقط قوله والدليل
المشهور قوله في ذلك اي في اثبات الصانع ذلك المدعى وهو ان الصانع واحد
وان تعدده ممتنع قوله برهان التمانع قيل اضافة البرهان الى التمانع بيانية قال البردعي
وهو حجة قطعية على وحدانية الله تعالى وقال السيد علي وانت تعلم ان هذا الدليل
انما يدل على نفي الهين مطلقا قادرين فاعلين في حالة واحدة ولا يدل على نفي الهين مطلقا بخلاف
دليل الحكماء فانه اعم قوله المشار اليه قال شيخ الاسلام نبه بالمشار اليه على ان برهان
التمانع ليس هو معنى عبارة الاية لما ذكره بعد من ان الاية حجة اقناعية فالاية عنده
حجة اقناعية تشير الى حجة قطعية لمشاركتها لها في النظم والاسلوب قوله فيهما
اي في احداثهما وايجادهما وفي تدبير نظامهما قوله وتقريره اي تقرير برهان التمانع بيان
للملازمة قوله لامكن بينهما تمانع وهو تدافع فعل احدهما فعل الاخر قوله بان يريد ولو
قال كان يريد الخ لكان اولى فاعرفه قوله وكذا تعلق الارادة بكل منهما اي امر ممكن في نفسه
والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال قال شيخ الاسلام اذ لا تضاد بين الارادتين اي لا تدافع
بين تعلقيهما فالتضاد ههنا لغوي لا اصطلاحي اذ لا مانع من الاجتماع في محل واحد
لانحصار التضاد بالمعنى الاصطلاحي ولا يكفي في الاستدلال الاقتصار على نفيه
ردا للكستلي بما يعلم منه انه اصطلاحي قال صلاح الدين لتعدد محلهما نعم متعلقهما
واحد لكنه ليس محلا للارادتين بل للمرادين حتى امتنع اجتماعهما بخلاف ارادتي الواحد
للضدين فانهما متضادان لاتحاد المحل قوله بل بين المرادين اي بل التضاد بين المرادين
قوله وح اي حين اذ وقع ذلك الممكن اعني تعلق الارادة لكل منهما قوله فيجتمع الضدان
اي المرادان هما الضدان واجتماع الضدين في موضع واحد من جهة واحدة كما في
هذا الموضع محال بل يلزم ايضا عجزهما حيث عجز كل عن دفع مراد الاخر وهو عدم
الضد تامل قوله او لا يلزم عجزهما قال شيخ الاسلام بان لم يحصل واحد منهما من المرادين

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)